قناطر
▪ طالب عبد العزيز

صورة جانبية لغرفة التوقيف

من يشدّهُ الحنين الى معاينة أخلاقية وفنون التعذيب التي كانت تمارسها أجهزة النظام السابق الامنية والمخابراتية فليدخل التوقيف لبضعة أيام في أيّ مركز من مراكز الشرطة في الوسط والجنوب اليوم، هناك، سيكون بمقدوره أن تسخر، وإن أردت فليشتم كل من يقول لك إن البعث ككفرة وممارسة قد انتهت في العراق، لا بل ستزيد قناعته بأن ما يمارس داخل المراكز هذه فاق التصورات والأخيلة.

كنت في زيارة لأحد الضحايا، الخارجين من مركز للشرطة، رجل من عامة الناس، يعمل موظفاً في أحد الوزارات، لم يمض على تعيينه سوى سنوات ثلاث، استدعي من قبل جهة أمنية ما، وهي كثيرة، فذهب بقدمه. ومن هناك، أودع التوقيف في مركز شرطة.... وبعد أربعين يوما خرج ليحدثنا عن ما شاهده وعاينه عن قرب، لم يتحدث بأسهاب عن النوم على جنب واحد، ولم يطل حديثه عن معاملة الشرطة أو أساليب الإهانة التي تعرض لها، فهذا مما لا ينكره أحد على أحد، لكنه كان شاهداً على قذارة الأساليب والممارسات المتبعة داخل التوقيف.

في المركز ثلاث أو أربع سلطات أمنية، لكنه لم يذكر أياً منها بحسنى، ولم ينزّه جهة ما، ذلك لأنهم جميعاً يتفنون في الايذاء والسخرية والشتم والابتزاز، فالتلفونات الذكية، الذي حاولت هيئة النزاهة العثور عليها بين فرش وملابس الموقوفين، اختفت بقدرة قادر، وباءت محاولات رجال النزاهة كلها بالفشل، ذلك لأن التلفونات هي بالاصل عائدة الى رجال الشرطة، في المركز نفسه، وهم يتقاضون عن كل مكالمة، لا تتجاوز الدقيقتين، يجريها الموقوف مع أهله عشرة آلاف دينار، وأنّ الشرطي يصعد سطح المركز ويحرك طبق التلفزيون عن موضعه، فتختفي صورة الجهاز ذلك لأنه سيتقاضى عن عودتها ثمناً، وسيكذب عليك من يقول لك إن غرفة التوقيف خالية من الهواتف والرامات والمشارط، فهم (يعلمون) أين يخبئ الموقوفون رامات السكس وحفلات الرقص.

لا تعتقد بان الموقوف الذي سيمثل أمام القاضي كان قد أتى دون أن يدفع مبلغا للشرطي الذي سيصحبه الى المحكمة، ولن تصدق إذا قيل لك إن لكل حركة داخل وخارج المركز ثمناً، فنفرات الكباب والسجائر والهدايا من ذوي الموقوف لمأمور المركز شيء لا خلاف عليه، وإذا كنت بحاجة الى توقيعه في أمر ما يطلبه القاضي فعليك أن تجد البحث عنه بين أفراد الشرطة، فهم سيقولون لك بانه خرج من المركز إذا كان الدوام صباحياً، وسيقولون لك بأنه نائم، في المساء، وفي الحالين سيتوجب عليك أن تدفع، واختفاء وثائقك التي أودعتها عندهم، وطلبك إياها بعد خروجك بريئاً، قضية لا تتوقف طويلاً عندها، فهي من متطلبات الدفع ايضاً، تركها لديهم وذهابك لاستحصال وثائق (بدل ضائع) أهون عليك.

يجلس الموقوف (س) في ركن من الموقف، هو متهم بقضايا دعارة، تهريب قحاب الى الخارج، تعاطي ومتاجرة كريستال وقتل، لكن جيبه المملوء بالدفاتر جعله السيد في الموقف، الشرطة تحترمه ومأمور المركز يستلطفه، يأتيه الطعام من المطاعم الفاخرة ويطعم الشرطة ومأمورهم ولا يتعرض للتعذيب ولا يشتمه أحد.

أما أبن أحد كبار المسؤولين، المتهم بقضايا كبيرة، فقد ظل خارج غرفة التوقيف. ولأن كاميرات المراقبة لا تصل غرفة التواليت فقد تناوب الشقاة من الموقوفين، الذين انقسموا فريقين، على اصطحاب الصبي (الجرو) بتعبيرهم الى هناك، ومن ثم لتخرج المشارط من الفريق هذا على الفريق ذاك، ولتمسي غرفة الموقف على ما أمست عليه . فهنيئاً لنا بالتغيير.

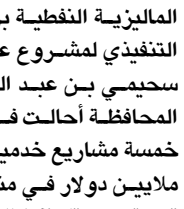

في المركز ثلاث أو أربع سلطات أمنية، لكنه لم يذكر أياً منها بحسنى، ولم ينزّه جهة ما، ذلك لأنهم جميعاً يتفنون في الايذاء والسخرية والشتم والابتزاز، فالتلفونات الذكية، الذي حاولت هيئة النزاهة العثور عليها بين فرش وملابس الموقوفين

البرلمان يحذر من جامعات "وهمية" ويطالب وزارة التعليم بمحاسبتها

□ بغداد / المدى

اعلنت لجنة التعليم النيابية، الثلاثاء، رفع اسماء ٦ جامعات أهلية وهمية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقها . وقالت عضو اللجنة بيروان خيلاني إنه "من خلال التصويت على قانون التعليم الأهلي تمكنت اللجنة من مراقبة الجامعات الأهلية وآليات افتتاحها ، حيث تم رفع ٦ اسماء لجامعات وهمية إلى وزارة التعليم لاتخاذ إجراءات قانونية بحقها، مشيرة إلى أن العمل جار من قبل جهاز الاشراف والتقويم العلمي في وزارة التعليم للبحث عن الجامعات الوهمية" .

وبينت أن "تلك الجامعات متوزعة في محافظة النجف وكربلاء وبابل والسليمانية ، فيما دعت الطلبة من الذين يريدون التسجيل في الجامعات الأهلية الى زيارة وزارة التعليم لمعرفة من هي الجامعات الأهلية المسجلة والمعتمدة من قبل الوزارة ليتم التسجيل بها "

ومنذ سنوات يكتشف مواطنون عراقيون انهم تعرضوا الى عملية خداع كبيرة، من قبل جامعات تمنح شهادات لا فائدة منها، أو لقب أكاديمي لا فائدة من حمله سوى الاسم. وطالب هؤلاء الجامعات باسترداد أموالهم أو اللجوء الى المحاكم، كما طالبوا مؤسسات التعليم العالي العراقية توضيح موقفها من هذه الجامعات التي أخذت تتكاثر بشكل مستمر.

وتستفيد بعض المشاريع التجارية سواء داخل العراق او خارجه من إمكانية تسجيل نفسها على انها "جامعة" لدى غرف التجارة في الدول الغربية، من دون ان يحمل الاسم المعنى الحقيقي للكلمة، كما ان مسمى "جامعة" يعني فيما يعنيه المراكز والدورات التعليمية الابتدائية مقابل أجور، بل حتى دورات تعليم الرسم ومراكز التدريب البدني، ويمكن وفقا لذلك، لشخص مقابل مبلغ لا يتعدى السبعين يورو أن يصبح رئيساً لجامعة.

يقول أحمد صادق عزيز الذي تعرض لعملية احتيال من هذا النوع حيث اكتشف ان شهادة البكالوريوس التي حصل عليها من احدى الجامعات لاقيمة لها ، حيث ، حاول ان يقدم نفسه بصفته الأكاديمية الجديدة وشهادته الجامعية، لكن المفاجأة التي وقعت كالصاعقة على رأسه هي أن هذا الشهادة لا تتجاوز في قيمتها ثمن الورق والحبر الذي كتبت به، وهو يأسف للمبالغ التي دفعها. أما منذر القريشي ، فيقول ان تجربته مؤلمة مع هذه الجامعات ليس لها معنى الجامعة الحقيقي ، فهي تحاول ان تصيد الزبائن، ومن ثم ارسال مناهج مطبوعة على الآلة الكاتبة (ليس ثمة مناهج رسمية) الى الطلاب، وبعد اشهر ومن دون ان نعرف حقيقة مستوى الطالب ودوافعه نجري له امتحانا شكليا ليمنح بعدها شهادة.

وتضيف: معظم طلاب هذه الجامعات وخصوصاً التي يعلن عنها في الانترنت ومقرها في خارج العراق ممن فاتتهم فرصة إكمال الدراسة مبكرًا. ولا تجري هذه الجامعات أي اختبار لقياس مستوى الطالب، واذا أجري الاختبار فهو شكلي، ويؤدي دائما الى نجاح الطالب، لأن هذه الجامعات التي تدار من البيوت لا همّ لها سوى صيد الزبون بغية الربح السريع. ويصف رزاق هادي الطالب في احدى هذه الجامعات بأنها عملية احتيال وسرقة. ويضيف على مدى أربع سنوات سددت حوالي أربعة آلاف دولار مقابل ورقة ليس لها أي قيمة. واستغل البعض في بلدان المهجر عطش العراقيين للتعليم وتوقعهم لنيل شهادات جامعية، فشرعوا بعد العام ٢٠٠٣ في نشر اعلانات تروج لبضاعتهم. وأسفرت عن أرباح لهم بآلاف الدولارات.

ويؤكد أكاديميون عراقيون على علم ووعي بهذه المؤسسات التجارية، وليس التعليمية، ان بعض الجامعات مقرها السكن، وكادرها التعليمي لا يتعدى الاثنين أو الثلاثة.

ما يثير الدهشة ان هذا الجامعات لا تمنح شهادات في الطب مثلاً، ومهن أخرى حساسة، بل ان معظمها يمنح شهادات في الإنسانيات والآداب واللغات، وهي دراسات تعتمد النص المكتوب والمرسل، الذي غالبًا ما يجمعه الطالب من الانترنت، ليقدمه على انه بحث حقيقي، لينال بعده شهادة جامعية.

ويقول سعد الجبوري إن أخاه في السويد أخبره انه نال شهادة الماجستير، وكان يتوقع انه نالها من جامعة أوروبية معروفة، لكن حين أخبره انها من جامعة عراقية غير معترف بها لامه على ذلك، لأن هذه الجامعات لا تنال ثقة واحترام الوسط الأكاديمي والجامعي العراقي. ويضيف الجبوري "سبق السيف العذل، لقد دفع أخي مبلغ ألفي دولار، لكنه توقف الآن بعدما اكتشف انه تعرض لعملية خداع كبيرة". من جانب اخر أشاد العديد من الطلبة بمستوى بعض الجامعات الأهلية داخل العراق حيث استطاعت أن تقطع شوطاً جيدًا باتجاه بلورة شخصيتها الأكاديمية، ونجحت في رفد الشارع العراقي بالطاقات الأكاديمية الكفوءة، لكن المشكلة اليوم هي هذا التناسل والانشطار في الجامعات غير المعترف بها في دول الغرب.

وفي تصريح لمسؤول قسم التقويم العلمي في وزارة التعليم العالي ان الوزارة لا تعترف إلا بالشهادة عن طريق الدراسة المستمرة والكاملة، وليس عن طريق المراسلة والانتساب، ويجب ان تكون الشهادة من ضمن الجامعات الرصينة والمعترف بها في تلك الدولة ومعترف بها في منظمة اليونسكو. ويمنع قانون عراقي صدر في العام ١٩٧٦ قيام جامعات أجنبية في العراق وقبول طلاب عراقيين فيها.

الأدوية الممنوعة تجد طريقها إلى المريض بواسطة الانترنت

□ بغداد / إيناس جبار

انتشرت مؤخراً الصيدليات غير المرخصة ودكاكين الأدوية والتطبيب بسبب غياب الرقابة الصحية وتفشي البطالة في البلاد، وحتى الصيدليات المرخصة مازالت تعتمد على العاملين من غير الصيادلة في صرف الأدوية، كما أن الأدوية الممنوعة وجدت طريقها إلى الشارع من خلال "دكاكين الأدوية" ومواقع التواصل الاجتماعي.

إلى ذلك، ضبطت القوات الأمنية كميات كبيرة من الأدوية الممنوعة من التداول مخزونة في تكية تعود لمتّهمة تمثل الآن أمام محكمة التحقيق المختصة بقضايا النزاهة.

وقال قاضي محكمة تحقيق النزاهة أن "المحكمة تستقبل باستمرار دعاوى عن انتحال صفة الصيادلة أو مزاولة المهنة من دون إجازة"، لافتا إلى أن "المحكمة تنظر في قضية متهمة صدر بحقها أمر قبض وزوجها لحيازتها أدوية وبكميات كبيرة أكثرها ممنوع من التداول إلا بوصفة طبيب مختص".

وأضاف قاضي التحقيق إن "هذه القضايا تحال بعد استكمال الإجراءات التحقيقية إلى محاكم الجنايات المختصة وفق المادة (٥٠) من قانون مزاولة الصيدلة العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠"، لافتا إلى أن "قضية المتهمة التي وجد بحوزتها كميات الأدوية تحال إلى محكمة الجنايات المختصة وحسب المادة ٣٩ من القانون نفسه بتهمة المتاجرة بالأدوية بشكل غير مشروع".

وأفادت المتهمة الماثلة أمام المحكمة في معرض إفادتها بأنها مارست العمل في صيدلية قبل سبع سنوات بصفة عاملة.

وقالت "اكتسبت خبرة كبيرة من خلال تنقلي في مناطق وأماكن عدة في مجال الصيدلة، وطلبت من زوجي المتهم في هذه القضية أن يدعمني بالمال وقبل ستة أشهر من توقيفي استأجرنا محلاً لإشغاله كصيدلية في أحد أحياء بغداد ومارسنا العمل الصيدلي فيه بصفة غير رسمية ومن دون إجازة، واغلب المواطنين يعرفوني باسم الدكتورة (..) رغم إني لم أحصل على شهادة في أي اختصاص طبي".

وتابعت المتهمة أن "الصيدلية أغلقت لغرض الصيانة والتجديد وكنت أبحث عن كميات كبيرة من العلاج البعض منها ممنوع التعامل به إلا بوصفة طبية، وعن طريق مواقع التواصل الاجتماعي وجدت إعلاناً ممولا على صفحة في الفيسبوك عن أدوية وأثاث تخص صيدلية ما".

وأكملت بالقول "عن طريق محادثات (المسنجر) اتفقت مع المسؤولين عن الصفحة على الكميات والنوعيات لشرائها لكنهم رفضوا بيعي لأني لا أمتلك صفة طبية، بعدها اتصل بي صيدلاني واتفق معي على تأييد الصيدلية بامتياز وتم فتح الصيدلية باسم آخر". قامت المتهمة بشراء الأدوية (معظمها ممنوع من التداول) والأثاث وذكرت "ادخرتها في (تكية) جنوب بغداد وهي محل إقامتي كوني زوجة ثانية وان زوجي ليس له علاقة أو علم عن ماهية عملي سوى انه دعمني ماديا عند ارتباطنا، وبعد مضي شهرين على احتفاظي بكميات الأدوية في السكن القي القبض علي". كما أفاد زوج المتهمة بأنه "يعمل في الأعمال الحرة وهو طالب في كلية القانون وانه تعرف على زوجته في احدى الصيدليات وقبلت الزواج به كزوجة ثانية، موضحا بأنه "على علم بأنها عاملة ولا تملك شهادة أو إجازة لمزاولة مهنة الصيدلة". ويتابع الزوج أن زوجته "كانت تشتري الأدوية عن طريق الفيسبوك وبكميات كبيرة وإنها أغلقت صيدليتها لغرض الصيانة وقامت بالتعاقد مع طبيب صيدلي على فتحها وباسم آخر وكان الاتفاق بحضوري".

ذي قار تعلن عن مشاريع خدمية بكلفة 10 ملايين دولار ضمن المنافع الاجتماعية لشركة بتروناس النفطية

□ ذي قار / حسين العامل

اعلنت إدارة محافظة ذي قار , عن قرب إحالة مشاريع خدمية بكلفة ١٠ ملايين دولار يزمع تنفيذها في المناطق القريبة من حقل نفط الغراف ، وفيما بينت إن تمويل المشاريع سيكون ضمن برنامج المنافع الاجتماعية لشركة بتروناس النفطية العاملة بالحقل المذكور, أكدت أن المشاريع الخدمية ستخصص بحسب الأولوية وتراعي حاجة السكان المحليين للخدمات .

وقال محافظ ذي قار يحيى الناصري خلال استقباله وفد شركة بتروناس الماليزية النفطية برئاسة المدير التنفيذي لمشروع عمليات الغراف سحيمي بن عبد الله ان " إدارة المحافظة أحالت في وقت سابق خمسة مشاريع خدمية بكلفة خمسة ملايين دولار في مناطق متفرقة قريبة من حقل نفط الغراف ، وحالياً تعمل على إحالة مشاريع خدمية جديدة باكثر من عشرة ملايين دولار "، مشيراً الى أن المشاريع المزمع تنفيذها ستخصص بحسب الأولوية وتراعي حاجة السكان المحليين للخدمات ، وستعود بالفائدة على أبناء المحافظة".

وأضاف الناصري إن " الحكومة المحلية في ذي قار تسعى لتعزيز العمل المشترك مع شركة بتروناس التي تتولى تطوير حقل نفط الغراف وتعمل على تذليل العقبات التي قد تواجه الشركة ، ورفع نسبة العمالة الوطنية وشمول أبناء المحافظة في الدورات التدريبية والتأهيلية التي تعمل عليها الشركة من أجل تطوير قدراتهم وتأهيلهم للعمل في الصناعة النفطية"، مؤكداً التزام الحكومة المحلية بتقديم جميع انواع الدعم اللازم والتسهيلات المطلوبة للشركات الاستثمارية العاملة بالمحافظة ومنها شركة بتروناس. وكانت شركتي بتروناس الماليزية وجابكس اليابانية فازتا بعقد تطوير حقل نفط الغراف في محافظة ذي قار ووقعتا في (الـ١٩ من كانون الثاني ٢٠١٠)، عقداً مع وزارة النفط لتطوير الحقل المذكور يتضمن حفر ٢٤٠ بئراً بحلول عام ٢٠١٧ وهو ما يتيح رفع سقف الانتاج النفطي من حقول الغراف ليبلغ ٢٣٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠١٧ ، غير ان الشركة لم تبلغ سقف الانتاج المتفق عليه حتى الآن اذ يقدر انتاجها الحالي بنحو ١٠٠ ألف برميل.

وكانت إدارة ذي قار، توقعت في (٨ شباط ٢٠١٦)، إنتاج الغاز الطبيعي من حقل الغراف النفطي، شمالي المحافظة،(٣٧٥ كم جنوب العاصمة بغداد)، خلال عام ٢٠١٦ ، مبينة أن إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول النفطية سيغطي الحاجة المحلية ويعزز الموارد ويحمي البيئة من مخاطر التلوث الناجمة عن احتراق الغاز المصاحب لاستخراج النفط.

ويقدر الاحتياطي النفطي في حقول نفط ذي قار بأكثر من ٢٠ مليار برميل تتوزع على حقول الغراف والناصرية وابو عمود وحقل صبه، في حين يبلغ إجمالي الإنتاج الحالي من حقلي الغراف والناصرية نحو ٢٠٠ ألف برميل يومياً. وكان مجلس الوزراء قد وافق رسمياً في (الخامس من كانون الثاني ٢٠١٦)، على تأسيس شركة نفط ذي قار. ويعود تاريخ إنتاج النفط في ذي قار إلى عام ٢٠٠٧ حيث تمت المباشرة بالمرحلة الأولى من تطوير حقل نفط الناصرية مطلع العام المذكور، بطاقة إنتاجية أولية تقدر بـ ١٢ ألف برميل يومياً. وكانت قيادة شرطة ذي قار اعلنت الاثنين (٢١ اب ٢٠١٧) عن خطة امنية لحماية حقل الغراف النفطي عقب تعرضه لهجوم مسلح بقذائف الـ RBG واعتقال ثلاثة اشخاص يشتبه بتورطهم بالهجوم ، وبينت ان الخطة تضمنت نزع اسلحة المناطق المحيطة بالحقل ومعاملة المهاجمين كإرهابيين واحالتهم الى القضاء وفق قانون مكافحة الارهاب يذكر أن شركة بتروناس النفطية العاملة في حقل الغراف النفطي قد تعرضت قبل عدة أعوام الى هجوم آخر حيث قام متظاهرون غاضبون بمهاجمة مقر الشركة في يوم الخميس (٢٩ من تشرين الثاني ٢٠١٢)، وخربوا بعض الممتلكات العائدة للشركة واعتدوا على عاملين فيها على خلفية احتفالية خاصة أقامتها مجموعة من العاملين الأجانب في الشركة بالتزامن مع ذكرى عاشوراء.

إعلان

قدم المدعي (سعدي محسن عبد) طلباً يروم فيه تبديل (لقبه) من (الجنابي) إلى (المساري) فمن لديه اعتراض على الدعوى مراجعة هذه المديرية خلال مدة أقصاها (خمسة عشر يوم) وبعكسه سوف ينظر بالدعوى وفق أحكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

اللواء مهدي نعمة الوائلي
مدير الجنسية العام / وكالة

إعلان

قدم المدعي (صالح محسن عبد) طلباً يروم فيه تبديل (لقبه) من (الجنابي) إلى (المساري) فمن لديه اعتراض على الدعوى مراجعة هذه المديرية خلال مدة أقصاها (خمسة عشر يوم) وبعكسه سوف ينظر بالدعوى وفق أحكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

اللواء مهدي نعمة الوائلي
مدير الجنسية العام / وكالة

إعلان

قدم المدعي (رياض محسن عبد) طلباً يروم فيه تبديل (لقبه) من (الجنابي) إلى (المساري) فمن لديه اعتراض على الدعوى مراجعة هذه المديرية خلال مدة أقصاها (خمسة عشر يوم) وبعكسه سوف ينظر بالدعوى وفق أحكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

اللواء مهدي نعمة الوائلي
مدير الجنسية العام / وكالة

إعلان

قدم المدعي (أحمد محسن عبد) طلباً يروم فيه تبديل (لقبه) من (الجنابي) إلى (المساري) فمن لديه اعتراض على الدعوى مراجعة هذه المديرية خلال مدة أقصاها (خمسة عشر يوم) وبعكسه سوف ينظر بالدعوى وفق أحكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

اللواء مهدي نعمة الوائلي
مدير الجنسية العام / وكالة

إعلان

قدم المدعي (سرحان محسن عبد) طلباً يروم فيه تبديل (لقبه) من (الجنابي) إلى (المساري) فمن لديه اعتراض على الدعوى مراجعة هذه المديرية خلال مدة أقصاها (خمسة عشر يوم) وبعكسه سوف ينظر بالدعوى وفق أحكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

اللواء مهدي نعمة الوائلي
مدير الجنسية العام / وكالة

إعلان

قدم المدعي (مهدي محسن عبد) طلباً يروم فيه تبديل (لقبه) من (الجنابي) إلى (المساري) فمن لديه اعتراض على الدعوى مراجعة هذه المديرية خلال مدة أقصاها (خمسة عشر يوم) وبعكسه سوف ينظر بالدعوى وفق أحكام المادة (٢٢) من قانون البطاقة الوطنية رقم (٣) لسنة ٢٠١٦.

اللواء مهدي نعمة الوائلي
مدير الجنسية العام / وكالة